

تقرير

بدلاً من إقفال مطمري برج حمود والكوستابرافا الساحليين في أقرب وقت ممكن، بسبب مخاطرها الجمة، أفادت مصادر في مجلس الإنماء والإعمار بأن الدولة قد تلجأ إلى تمديد عمرهما لسنوات إضافية، ما دامت لم تضم حلاً مستداماً لإدارة معالجة النفايات. في هذا الوقت، لا تظهر أي بوادر لإقفال مطمر كوستابرافا. يوم السبت المقبل، في نهاية المهلة التي حددها قاضي العجلة في بعثا لإقفاله نهائياً

أزمة مطامر النفايات: الجمر تحت الرماد



هديك فرفور

تنتهي يوم السبت المقبل المهلة التي حددها قاضي الأمور المستعجلة في بعثا، القاضي حسن حمدان، لإقفال مطمر الكوستابرافا. وعلى الرغم من أن هذه المهلة امتدت على أربعة أشهر منذ صدور القرار القضائي في شباط الماضي، إلا أن أيًا من الجهات المعنية في الدولة لم تبذل الجهود المطلوبة في خلالها لإيجاد البديل، في تجاهل تام لحيثيات القرار والمخاطر التي استند إليها لطلب إقفال المطمر نهائياً. بل إن الوزارات المعنية لم تبدأ حتى بنقاش الحل المستخدم، الذي وعدت به، لمعالجة النفايات، ما يعني أن الأزمة ستبقى كامنة، وقد تفجر في أي وقت.

تقول مصادر معنية في مجلس الإنماء والإعمار إن إنتاج النفايات اليومية تضاعف خلال السنوات الماضية، ما يحتم إبقاء مطمري برج حمود والكوستابرافا في

غير جاهزة وغيرها من الأمور، علماً أن القاضي حمدان استند في قراره إلى معطيات أخرى تتصل بتهديد الملاحه الجوية بسبب استقطاب المطمر لطيور النورس. اللافت في هذا السياق، أن وزير البيئة طارق الخطيب، عاكس التقرير الفني لوزارة البيئة، واعتبر خلال معابته للمطمر في كانون الثاني أنه مطابق للمعايير!

أمس أيضاً، جال الوزير الخطيب في موقع مطمري برج حمود والجديدة، بعد تفاعل مسالة المطمر غير الصحي وورود الكثير من الشكاوى حول الواقع غير الصحي في المنطقة، وازدياد شكوى الصيادين. المفارقة أن الوزير أقر بوجود المخالفات، لكنه اكتفى بالقول إنه أرسل إلى مجلس الإنماء كتيباً في هذا الموضوع. وعن طمر مخلفات جبل النفايات في البحر، قال الوزير: «العقد بين المتعهد ومجلس الإنماء والإعمار ينص على طمر هذا الجبل في البحر، فالجبل ملحوظ أساساً أن يطمر في البحر، إنما كان يفترض إقامة حاجز بحري». الجدير ذكره أن الوزير الخطيب لا يزال ينأى بنفسه عن الإعلام ويتجنب إطلاع الرأي العام على الخطة البيئية المستدامة المعودة.

المطمران باقيان

في ظل تفاقم تداعيات المطميرين، وعضواً عن السعي الجدي إلى مواجهة الأزمة المقبلة وتجنب التداعيات الخطيرة للإبقاء على المطميرين، تُفيد المعطيات بأن هناك توجهاً جدياً لتمديد عمر المطميرين أكثر من العمر المحدد لهما حتى في الخطة الحكومية التي أقرت في آذار عام 2016!

في أيلول الماضي، أعلن وزير الزراعة السابق أكرم شهب، بصفته مُكلفاً من مجلس الوزراء متابعة ملف النفايات، تقليص عمر المطميرين إلى سنة ونصف، بعدما كانت الخطة تقضي بتشغيل المطميرين لمدة أربع سنوات. حينها، أتى إعلان شهب عقب «اتفاق» قضى بتعليق تحرك حزب الكتائب وإعادة فتح مطمر برج حمود بعد إقفاله لأكثر من 20 يوماً. مضى نحو تسعة أشهر على إعلان شهب، ما يعني، إذا ما طُبق ما قاله شهب، وإذا لم ينفذ القرار القضائي السبت المقبل، أن العمر الباقى

مشكلة طيور النورس لا تزال تثير القلق على سلامة الطيران

الوقت الحالي، في ظل عدم وجود بديل مطروح، «وإلا فإن أزمة إغراق الشوارع بالنفايات ستعود لا محال». تستبعد المصادر نفسها إمكانية إقفال مطمر الكوستابرافا نهائياً يوم السبت، مُشيرة إلى أن مجلس الإنماء والإعمار لم يتبلّغ بعد أي قرار يتعلّق بوقف الأعمال في المطمر.

وزارة البيئة تناهى بنفسها مجدداً

ليس واضحاً بعد كيف سيتصرف القاضي حمدان إزاء هذا الواقع. فمن جهة، هناك خطر إعادة تكس النفايات في الشوارع وبين البيوت. ومن جهة أخرى، هناك الكثير من المخاطر الصحية والبيئية والمخالفات في مطمر الكوستابرافا، كذلك في مطمر برج حمود. ولعلّ أبلغ تعبير عن الواقع غير الصحي لمطمر الكوستابرافا، جواب وزارة البيئة على طلب القاضي حمدان، إذ أبدت في رأيها الفني أن «الوضع غير سليم في المطمر»، وأشارت إلى أن نفايات لا يجري فرزها قبل رميها في البحر، وأن خلية الطمر

في ظل عدم المباشرة بعد بخطة استراتيجية مُستدامة. تقول هذه المصادر: «لنكن واقعيين، لا أحد يفكر حالياً في حل نهائي للأزمة». في الواقع، هذا الأمر الفتح الحكومات المتعاقبة التي كانت تلجأ دورياً إلى تمديد الحل المؤقت للتهرب من مسؤولياتها.

ونحو 9 أشهر على مباشرة الطمر في برج حمود، ما يعني أنه باق على عمر مطمر الكوستابرافا نحو ثلاث سنوات، وعلى عمر مطمر برج حمود نحو ثلاث سنوات وثلاثة أشهر. إلا أن مصادر «الإنماء والإعمار» تتحدث عن إمكانية «تمديد» عمر المطميرين أكثر من هذه الفترات،

للمطميرين يُفترض أن لا يتجاوز تسعة أشهر. ولكن، بحسب المعلومات، فإن الأعمال القائمة في موقعي الطمر تجري حالياً على أساس الخطة الأساسية التي وضعتها الحكومة، أي تشغيل المطميرين لمدة أربع سنوات، فقد مضت سنة على مباشرة طمر النفايات في مطمر الكوستابرافا

شبح المحارق، يخيم على إقليم الخروب

محمد الجنون

بات مؤكداً أن خطة الدولة لحل أزمة نفايات إقليم الخروب تتجه نحو اعتماد خيار المحارق، مستغلة أزمة النفايات في المنطقة التي دخلت صيفها الثاني، وانتشار 40 مكياً عشوائياً بين القرى والبلدات، فضلاً عن طقوس حرق النفايات المستمرة، وآخرها الحريق الكبير الذي نشب في أحد مكبات بلدة جدرًا.

قبل أيام، أعلن عضو اللقاء الديمقراطي، النائب علاء الدين ترو، في إطار أقامته المؤسسة الوطنية الاجتماعية - مستوصف برجا الشعبي، تأييد الحزب التقدمي

الاشتراكي لإقامة معامل فرز ومعالجة أو «معامل حرق حديثة»، رافضاً سياسة المطامر في المنطقة. لا يزال خيار إقامة معمل فرز ومعالجة في إقليم الخروب يواجه عراقيل جمة. فعلى مدى عام كامل فشلت كل محاولات اتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي للاتفاق على مكان لإقامته، وبعد كل فشل كان خيار اعتماد المحارق يظهر، على الرغم من رفضه الأهالي. تشير مصادر مطلعة لـ «الأخبار» إلى أن «هناك مهلة محددة أمام منطقة إقليم الخروب لإيجاد حل، وهناك كلام رسمي قيل في مجلس الوزراء عن اعتماد محرقة للمنطقة في موقع كسارة (تعود

ملكيتها للمقاوم جهاد العرب) تقع بين بلدتي بعاصير والجبية، في حال عدم إيجاد حل لنفايات بيروت وإقليم الخروب وجبل لبنان، علماً أن هناك محرقة للنفايات جاهزة في معمل ترابة سبلين الذي يرأس مجلس إدارته رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط». في هذا الوقت، تستمر المساعي في إقليم الخروب لتجنب طرح الحكومة، والإصرار على إنشاء معمل معالجة حديث، حتى ولو تطلب ذلك العودة إلى التحرك الشعبي في الشارع. المعروف أن منطقة إقليم الخروب مستثناة من عقود شركة «سيتي بلو»، التي تسلّمت جميع أعمال

الكسب والجمع في أفضية بعثا والشوف وعاليه، ابتداءً من صباح الأحد في 4 حزيران الجاري، وتشير مصادر الشركة الجديدة إلى أن «الإقليم مستثنى من هذه العقود لعدم وجود مكان لتجميع النفايات فيه، علماً أن الشوف مشمول بأعمال الشركة على الرغم من عدم وجود مكان محدد لتجميع النفايات فيه». وكان وزير البيئة، طارق الخطيب، قد كثف اتصالاته في الآونة الأخيرة للضغط باتجاه شمول الإقليم بأعمال «سيتي بلو»، إلا أنه لم ينجح حتى الآن، كذلك رفض كل اقتراح يرمي إلى نقل نفايات الإقليم إلى مطمر الكوستابرافا. ولفتت مصادر

لا يزال خيار إقامة معمل فرز ومعالجة في إقليم الخروب يواجه عراقيل جمة